

أثر العوارض الصوتية في عملية التواصل

د. أحمد عرابي

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة ابن خلدون - تيارت -

مقدمة :

تمثل الدلالة قضية أساسية في كل اللغات إذ لا بد لأية لغة من اللغات من أن تستخدم آليات وتقنيات لتبليغ الخطاب تبليغا بعيدا عن الالتباس و الاحتمالات، وتتفاوت اللغات فيما بينها لتفاوتها في طريقة تأطير هذه الآليات فبقدر الدقة والانتقاء في تناولها والتعبير عنها يكون الارتقاء والسبق.

وتعتبر ظاهرة الانتقاء الصوتي في نحو اللغة العربية من أهم المقاييس التي عرف بها في العربية، فيها يدرك عمقها ويسبر غورها و تتمنطق أساليبها وقد احتلت اللغة العربية بهذا الاعتبار الصدارة والمقدمة حيث وظفت أساليب وأدوات توظيفا اثبت مرونتها وأكدت دقتها ونمى ثراءها وأظهر وفاءها لأعظم كتاب في هذه الدنيا وألا هو القرآن الكريم، وقد هيأها الله لتكون أهلا لهذا التشريف العظيم، فاكتمب بذلك العظمة.

ويرى بعض العلماء بأنها ستكون لغة العالم مادامت الرسالة الإسلامية عالمية فهي

موعودة بالنصر ممن لا يخلف الميعاد ومن ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَجَافِظُونَ﴾ (1).

إن أهمية هذه اللغة لا تخفى على مؤمن بالقرآن وبرسالة الإسلام الخالدة وقد أدرك علماءنا هذه الحقيقة قديماً فقال الفارابي «القرآن الكريم كلام الله ولا سبيل إلى علمه وإدراك معانيه إلا بالتبحر في علم هذه اللغة» (2). وقال الثعالبي مبيناً أهمية تعلم اللغة العربية وتعليمها ونشرها بين الناس العربية خير اللغات والألسنة والإقبال على تفهماها من الديانة إذ هي أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين (3).

ويمتاز النحو العربي بصفته فرعاً من فروع اللغة العربية بطاقات جبارة لضبط المعاني والتعبير عنها وقد أشار إلى ذلك السيوطي (ت 911هـ) بقوله: «إن» النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ كلام العرب من جهة ما يأتلف بحسب استعمالهم لتعريف النسبة بين صياغة النظم وصورة المعنى فيتوصل بإحدهما إلى الأخرى (4).

ويشير هذا التصور إلى النحو ولوظيفته وأهميته فالنحو صناعة علمية تختص بدراسة قوانين التراكيب أو النظم العربية ووظائفها ومكوناتها والصلة بين النمط التركيبي ومدلوله كل ذلك في إطار ما تواضع عليه العرب في استعمال لغتهم.

ويفهم من هذا أن النحو أعمق من كونه قواعد لضبط حركات الإعراب وحتى تلك المؤلفات التي دعت إلى تجديد النحو قد تجاوزت أحكام أو آخر الكلم من إعراب وبناء إلى أحكام التركيب من تقديم وتأخير وذكر وحذف وتعريف وتنكير ولم تتعرض هذه المراجع إلى هذه الوظيفة التي أشار إليها السيوطي للنحو العربي.

إن هذه المداخل المتواضعة تهدف إلى عرض هذه القوانين وتبيان أثارها الدلالية،

1- الحجر الآية: 09.

2- العربية و الوظائف النحوية، ممدوح عبد الرحمن الرمالي، ص 23.

3- المرجع نفسه، ص 23.

4- الإقتراح في علم أصول النحو السيوطي ص: 09.

وسميناها الظواهر الانتقائية وهي تلك العلاقات والتفاعلات التي تنشأ على الكلمات بعد إسنادها إلى بعضها بعضا أثناء النظم أو السياق الإسنادي وتجعل اللغة وسيلة مفهومة بين مستعمليها.

وهذه المداخلة لا تنطلق من فراغ وإنما هي عبارة عن تحليل لبعض الظواهر اللغوية في النحو العربي تعتمد المنهج التحليلي أو ما يمكن أن يطلق عليه النحو التحليلي.

والحقيقة ان النحاة العرب بدءا من سيبويه قد ألحوا إلى هذه العوارض وإن لم يجمعوها في مبحث أثناء تحليلاتهم للتركيب العربية وأخذوا معيار الدلالة جنبا إلى جنب مع معيار التركيب وأشاروا إلى أهمية السياق بعناصره كاملة ودوره في تحديد الوظائف⁽⁵⁾.

كما تهدف هذه العجالة أيضا إلى أن دراسة اللغة تكمن في أصواتها نحوها وصرفها والوقوف على ما تعبر عنه من معان دقيقة في سياق الإسناد والصيغ والأوزان.

إن النحو والتصريف يرتبطان ارتباطا عضويا وأنه لا يمكن أن تقوم دراسة ناضجة لأحدهما دون معرفة الشيء الكثير عن الأخرى.

إن النحو العربي يخضع لقوانين وتقنيات علمية يؤطرها المتكلم بهذه اللغة وينتقيها لتبليغ رسالته وتحقيق مقصديته وقد اخترت بعض الأمثلة من هذه العوارض وقمت بتحليلها لأثبت من خلالها علمية اللغة العربية عامة وعلمية النحو العربي خاصة ومنها:

1- ظاهرة الإسناد والتقاء الساكنين

وقد اخترنا تقديمها عن طريق جداول ثم استقرأ هذه الجداول وتبين ما يستعمله الواضع الأول للغة العربية من استعمالات وما يلغيه وأن اختيار الإلغاء والانتقاء قائمان على دقة علمية.

واليكم الجدول الأول مثلاً

الانتقادات	الإسناد	الاحتمالات
التقى ساكنان (تاء التأنيث وألف الاثنين)	هَبَّتَا	ذَهَبَتْ
الرجوع إلى المثنى المذكور لا يحقق المقصدية	ذَهَبَا	التخلص من الأول
الرجوع إلى المفرد المؤنث	ذَهَبَتْ	التخلص من الثاني
توال أربعة حركات الوقوع في محذور جديد وهو توالي (أربع حركات)	ذَهَبَّتَا	تحريك الساكن الأول
يلتبس مع ألف الإشباع وتاء المذكر	ذَهَبَّتَا	تحريك الساكن الأول
وتاء المذكر		بناء الماضي على السكون
تحمل توالي الأمثال والتضحية المبني من أجل خدمة المعنى الضرورات تبيح المحظورات.	ذَهَبَّتَا	الرجوع إلى الأمثال

التعليق على الجدول الأول

1. في حالة تحويل المفرد المؤنث إلى المثنى مثلا-كقولنا: في الجدول السابق (ذَهَبَتْ).
 2. يضاف ألف الاثنين فيلتقي ساكنان تاء التأنيث والألف --- (ذَهَبَتَا).
 3. إذا حذف السابق يؤدي إلى المثنى المذكر (ذَهَبَا) لا تتحقق مقصديه المتكلم.
 4. حذف اللاحق (ألف الاثنين) تعود الجملة إلى المفردة المؤنثة لا تتحقق مقصديه المتكلم.
 5. تحرك التاء تخلصا من إلتقاء الساكنين (ذَهَبَتَا) يؤدي إلى توالي الأمثال وفيه ثقل لأنه كالكلمة واحدة.
 6. بناء الماضي على السكون تخلصا من الأمثال يؤدي إلى المفرد المذكر+ ألف الإشباع أي الالتباس، (ذَهَبَتَا).
 7. ينتقي الاحتمال الرابع مع تحمل توالي الأمثال وهو من الضرورات في اللغة العربية التي أشار إليها السيوطي في كتابه (الاقتراح).
- إن الحذف في اللغة العربية نحوها وصرفها سواء على مستوى الحركة أو الحرف أو الحركة الفرعية إنما يتم في كثير من أحواله طلبا للخفة بشرط ألا يكون ذلك على حساب العملية التواصلية، ولهذا قد تتحمل التقاء الساكنين في الكلمة الواحدة للحفاظ على المعنى ودفعاً للالتباس لذا قد يقع بين الكلمات وهي علة من باب الضرورات التي تبيح المحضورات، وقد يكون ذلك على مستوى اللفظة المفردة فمن ذلك -مثلا- كلمة -عَامَّةٌ-هَامَّةٌ-كَافَّةٌ. وهي بعد التفكيك كالأتي عَامَمَةٌ- (كَافَّةٌ) التقى ساكنا الألف والميم في الأولى والألف والفاء في الثانية فلو حذف الساكن الأول لأصبحت الكلمة -عَمَّةٌ-وكفَّةٌ، وهي تتعارض مع مقصدية المتكلم وخدمة للمعنى تحملوا التقاء الساكنين في الكلمة الواحدة ولو كان ذلك على حساب المبني.
- أشار سيبويه إلى هذه القضية في لفظ (رَادُّ) حيث قال السيرافي "يعني انه لو كان

الدالين من (رَادُّ) وقعت ساكنة بعد الألف حذف الألف فتتحول الكلمة من اسم الفاعل إلى المصدر وتتغير دلالة اللفظة إلى غير المقصود⁽⁶⁾.

جدول العوارض الصوتية

اللفظة	تفكيك الادغام	حذف الساكن	إدغام الصوتين	الملاحظة	الانتقاء
رَادُّ	رَادُّ	رَدُّ	رَدُّ	تحويل الصيغة من اسم الفاعل إلى المصدر يخالف مقصدية الخطاب	تحمل التقاء الساكنين خدمة للرسالة المتوخاة
عَامَّةٌ	عَامَّةٌ	عَمَّةٌ	عَمَّةٌ	تغير الكلمة من معنى إلى معنى آخر	تحمل الساكنين في الكلمة الواحدة

الإسناد إلى نوني التوكيد الثقيلة والخصيفة:

نقدم بعض التحليلات الإجرائية التي نعتمدها آلية تحليلية لهذه الظاهرة النحوية الصوتية لتبين من خلالها تلك الانتقادات التي يختارها المتكلم الأول باللغة العربية ومنها إسناد نون التوكيد إلى المضارع المتصل بواو الجماعة كقوله تعالى «لَتَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ»⁽⁷⁾.

تضاف نون التوكيد الثقيلة إلى الفعل «تسألون» لتصبح---(لَتَسْأَلُونَ نَ ن) تحذف إحدى النونات تخلصاً من توالي الأمثال⁽⁸⁾ إنشادا للخفة وهي ظاهرة تدل على مرونة اللغة العربية.

6- التكاثر الكتاب، ج4، ص: 06.

7- التكاثر الآية: 7

8- أشار سيبويه في الكتاب ج4 ص: 03 ولم يشر إلى العوامل الصوتية التي أدت إلى هذا الانتقاء.

ولكن ما هي النون التي أولى بالحذف؟

وهنا تتدخل العلل المنطقية التي تشبه العلل الفقهية في تقديم الأدلة التي ترجح الحكم على غيره أثناء التعارض، وكل ذلك تبعاً لما تقتضيه مصلحة المكلفين وفي اللغة مصلحة المتكلمين بهذه اللغة، ولهذا نقول «إن الحذف لا يقع على نون التوكيد لأنه حرف يتكون من حرفين وإذا حذف أحدهما فسدت دلالاته ثم إنه جرى به لتوكيد المعنى ولا يتحقق هذا الهدف الدلالي بحذفه وهو من حروف المعاني التي تتكون من حرفين هجائين مثل: «بلى» - مثلاً- فلو حذفنا حرفاً منها فسد معناه ولم تصبح من حروف المعاني فوقع الحذف على نون الرفع لأنها حركة فرعية أو نائبة عن الضمة والحركة أولى بالحذف من الحرف فهو الأصل وهي الفرع وعند الفقهاء يرجح الأصل على الفرع إذا تعارضا إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة تحقق مصلحة أو تدفع مفسدة.

وبعد هذا الحذف تصبح الكلمة هكذا --- (تُسألُونَ نَ) إلتقى ساكنان (الواو) ونون التوكيد، ولا تحذف النون للأدلة السابقة، فيقع الحذف على الواو، لأن حذفه لا يؤثر على مقصدية المتكلم وهو مطابقة للعرف اللغوي والمعيارية، وهو ظاهرة شائعة في لغة العرب، فتصبح الكلمة ----- (لَتَسألُنَّ).

ولا يحقق هذا الإجراء مصلحة المتكلم في حالات أخرى لأن حذف (واو الجماعة الفاعل) يؤدي إلى أن تتحول الكلمة إلى معنى غير المعنى الذي يتوخاه صاحب الخطاب ومن ذلك -مثلاً- (تَرُونَ)..

في قوله تعالى: ﴿لَتَرُونَ الْجَإِيمَ.....﴾⁽⁹⁾ واصل الجملة: (تَرُونَ) + إسناد نون التوكيد الثقيلة (نَ) لَتَرُونَ نَ نَ) تحذف نون الرفع الأدلة السابقة-- (لَتَرُونَ نَ) التقي ساكنان؛ فلو حذفنا واو الجماعة كما فعلنا في الجملة السابقة لأصبحت الكلمة هكذا-- (لَتَرَنَّ) لا معنى لها ولا تحقق العملية التواصلية من الجملة أو الآية أو يؤدي إلى الالتباس فلماذا لا تحذف (واو الجماعة) وإنما تحرك تخلصاً من التقاء الساكنين لتصبح-- (لَتَرُونَ) .

قال ابن الأنباري: «وإنما حركتها دون حذفها، لأن قبلها فتحة، فلا يكون في اللفظ دلالة على حذفها بخلاف ما إذا كان قبلها ضمة، فإنها تحذف لدلالة الضمة عليها فوجب تحريكها، وكانت بالضم أولى لأنه من جنسها(10)».

ولم يشرف إلى علاقة تحريكها بالمعنى.

ولو أسندناها إلى المضارع المتصل بألف الاثني كقولنا (يَذْهَبَانِ) مفردها-- يذهبُ تضاف ألف ونون (يذهب ان) ثم تقلب ضمة الفعل فتحة للمناسبة --- (يَذْهَبَانِ) تضاف نون التوكيد الثقيلة- يذهبَانُ نَ تحذف نون الرفع تخلصا من التقاء الساكنين لتصبح --- يذهبَانُ نَ- التقى ساكنان فلو حذفنا السابق تتحول الجملة إلى المفرد وهذا يخالف الغرض من التواصل لتصبح يَذْهَبِينَ. وقال سيبويه: «وإذا كان فعل الاثني مرفوعا وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثني لاجتماع النونات. ولم تكن قبل الساكن المدغم ولو أذهبتها لم يعلم أنك تريد الاثني ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد»(11).

فيتحمل التقاء الساكنين وهما الألف والنون الأولى ثم تكسر النون تشبيها بالرفع في المثني- (يَذْهَبَانِ) مثل (الذاهبان) والأصل (ذَاهِبَانِ) تضاف ألف الاثني - ذَاهِبَانِ تقلب الضمة فتحة لمناسبتها للألف ثم تحرك النون بالكسر تخلصا من التقاء الساكنين تشبيه الشيء بالشيء أو من القياس.

إذ يجب أن يكون المشبه به وهو بمثابة المقيس عليه أوضح من المشبه والنون الساكنة في المفرد هي عوض عن الضمة الثانية في الاستعمال مثل- مُسْلِمٌ أصلها--- مُسْلِمٌ إرجاع التنوين إلى أصله ثم تضاف علامة التثنية وهي الألف قبل التنوين لأنه زائد في الكلمة ودلالته على العموم وهو الأصل في الدلالة وقد أشار سيبويه إلى هذه المسألة ولكن دون التعريض إلى الأسباب الدلالية فقال: «فإذا أدخلت الثقيلة في فعل الاثني تثبت الألف

10- البيان في غريب إعراب القرآن أبو البر ابن الأباري ج2/532 أبو بركان.

التي قبلها وذلك قولك: «لا تَفْعَلَانَّ». وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَاهُ سَبِيلَ الْهَيْبِ لِأَيِّمَلُوهُ﴾ (12)، وتقول: هل تَفْعَلَانَّ ذلك (13).

والحقيقة في عدم حذف ألف الاثنين بعد التقاء الساكنين هو تحويل الجملة إلى المفرد بدلا من المثني.

لقد حذفت نون الرفع بأداة الجزم قبل نون التوكيد والسبب أو العلة في حذفها هو التقاء الساكنين فالأصل --- تَفْعَلَانَّ يضاف الجازم «لا» - لا تَفْعَلَانَّ يضاف سكون لا حق على حرف ساكن والتقى ساكنان فلما حذفت السابق بقي اللاحق وهو السكون وهو حركة صفرية فلا تكتب إلا على حرف وما دام الحرف قد عدم عدت معه الحركة فهي كالمضارع الناقص المجزوم بحذف حرف العلة. ثم أضفت نون التوكيد - (لا تَفْعَلَانَّ ن).

فيتحمل التقاء الساكنين --- لا تَفْعَلَانَّ

ومن ذلك إسناد نوني التوكيد مع الفعل المعتل اللام الأمر حيث ذكره سيبويه تحت عنوان «باب ثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء والواو اللتي الواوات والياءات لا ماتهن» (14).

فقال شارحا لما سبق: «أعلم أن ألياء التي هي لام، والواو التي هي بمنزلتها، إذا حذفتا في الجزم ثم الحقت الخفيفة أو الثقيلة أخرجتها كما تخرجها إذا جئت بالألف الاثنين، لأن الحرف يبني عليها كما يبني على تلك الألف وما قبلها مفتوح كما يفتح ما قبل الألف وذلك قولك: «أرْمِينْ زَيْدَا» أرْمِينْ زَيْدَا واغزَوْنَ (15): قال الشاعر.

استقدر الله خيرا وأرضين به
فبينما العشر إذ دارت مياسير (16)

12 - يونس الآية 89.

13 - الكتاب، ج 4، ص: 08.

14 - الكتاب، ج 4، ص: 11.

15 - الكتاب، ج 4، ص: 11.

16 - استبدل به في الكتاب، ج 4، ص: 11.

والشاهد في البيت: «أَرْضَيْن» .

ولم يشر سيبويه إلى السبب الحقيقي الذي جعل الناطق بهذه اللغة أن يلجأ إلى هذا الاستعمال وهو أننا إذا أضفنا نون التوكيد إلى الأمر المحذوف الواو أو الياء لوقع الالتباس مع المسند إلى ياء المخاطبة ومثاله: (أنت أرمم وأنت أرمي) تضاف نون التوكيد إلى الأول: أرمم ن (وأما بالنسبة إلى الثاني-أنت أرمي ن ن) التقى الساكنان فتحذف ياء المخاطبة لتصبح - (أرمم ن) فيقع الالتباس بين المذكر المؤنث .

فماذا فعل الناطق ليتخلص من هذا الالتباس ما دام فعل الأمر يبني على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد اعتبار أن جزمه جزءا من مضارعه ومضارعه مبني قياسا على ماضيه فأعادوا إليه حرف العلة ثم بنوه على الفتح--- أنت أرمم.. «مثل أكتبن» والأصل أرمم- تضاف نون التوكيد-أرم ن ن لتصبح---(أرمم ن) يلتبس مع المسند إلى ياء المخاطبة ودفعوا لهذا الالتباس أعادوا حرف العلة-أرمي تضاف النون-«أرمي ن ن» فإذا حذفنا الساكن الأول تعاد إلى المخاطبة، فحركوا الياء بالفتحة تخلصا من التقاء الساكنين لتصبح-«أرمم ن» والحقيقة أن الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه وحرف العلة يعتبر ساكنا فلما أضيف إليه البناء على الجزم فإنه التقى ساكنان فحذف السابق - (رم ن) وبقي السكون وهو حركة فلا تكتب وحدها فألحقوها به، ولكنهم لم يذهبوا المذهب في هذا الإسناد لأنه يؤدي بهم إلى التلاقي مع الإسناد على ياء المخاطبة كما أسلفنا ولهذا نراهم يسلكون في لغاتهم كل مسلك يحقق تبليغ الخطاب ولو كان ذلك على حساب ما ذهبوا إليه في مواطن أخرى مشابهة لهذا الموطن .

أما مع ياء المخاطبة فإنهم أضافوها إلي الجملة (أرمي) أرمي ن ن التقى ساكنان فحذفت الياء للالتقاء الساكنين (أرمم ن) وهكذا أبعدت ظاهرة الالتباس بين الاستعمالين .

أما مع الفعل الصحيح اللام مثل قوله اذهب : فإذا أسندت إليه نون التوكيد (اذهب ن ن) التقى ساكنان آخر الفعل وهو حرف صحيح ونون التوكيد، فلا يجوز أن يقع الحذف على أي منهما لكي لا يفسد المعنى، ولكي يتحقق التوكيد فحرك آخر الفعل تخلصا من التقاء

الساكنين، وهو العلة في بناء الأمر على الفتح أثناء إسناد نون التوكيد إليه، والأول فعل أمر مبني على الفتح والثاني وفعل أمر مبني على حذف النون.

أما نون التوكيد الخفيفة لا تقع في الأرجح مع ألف الاثنين مطلقا أكد كل النحاة هذا الحكم ولكنهم لم يذكروا السبب الحقيقي ولم يشيروا إلى الموانع الدلالية وهي:

1- إن دخولها على المضارع المسند إلى ألف الاثنين يؤدي إلى التقاء الساكنين كقولك: (يَعْلَمَانُ) - إن نون الرفع المكسورة هي عبارة عن تنوين وهو بالتالي عوض عن ضمه في المضارع المتصل بالألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة فإذا أعيد إلى أصله أصبح هكذا يعلمان ثم تضاف النون الخفيفة تعلمان فإذا أضفنا النون الرفع الأولى تخلصنا من التقاء الساكنين تعلمان فإذا حركنا نون التوكيد الخفيفة بالكسرة تعلمان فلم يعلم أنك تريد التوكيد بل تلتبس مع المضارع المرفوع بثبوت النون ولهذا هجروا هذا الاستعمال ابتعادا عن اللبس والخفاء.

الإسناد إلى ياء المتكلم :

1 - إسناد الياء إلى المفرد في حالات النصب والرفع والجر مثل: كتابي مفيد- فالأصل كتاب--- يعاد التنوين إلى أصله-كِتَابُنْ-ثم تضاف ياء المتكلم كِتَابُنْ ن فالتقى ساكنان فيحذف السابق-كتابُ ي تقلب الضمة كسرة لمناسبتها لياء المتكلم-كتابي-قلب الصوت هنا أو تغييره لا يؤثر في المعنى وإنما انقلب تسهيلا للنطق فقط.

* إسنادها إلى المثني المرفوع الألف والمنصوب والمجرور بالياء *

كقولك: جاء ولدان عند الإضافة تقول جاء وَلَدَانُ الرجل-و الأصل وَلَدَانٌ-تقلب ضمة الدال فتحة لمناسبتها للألف-وَلَدَانُ التقى ساكنان لا يجوز حذف السابق، لأنه جرى به للتعبير عن المثني وإذا حذفنا عدنا إلى المفرد «وَلَدَانٌ» ولهذا حركوا اللاحق وهو تنوين العوض ولو حذفوه لكانت الألف للإشباع والإسم مفرد وهذا التباس فلهذا حركوا النون

بالكسرة، لأنها مع الألف أخف ولدان وإذا أضيفت الكلمة إلى اسم ظاهر أو ضمير غير ياء المتكلم يحذف هذه التنوين وهو علامة التنكير وحتى لا يجمع بين المتضادين، لأن الإضافة تقتضي المعرفة والتنوين يقتضي التنكير. هذا من حيث الدلالة النحوية العامة أما من حيث التغيرات الصوتية فإنهم لما أضافوا أعادوا التنوين إلى أصله وهو السكون-وَلَدَانُ الرَّجُلِ - التقى ساكنان التنوين و«أل» مجموعهما مورفيما صفرها فيحذف السابق تحقيقاً للمصلحة ولو حذفنا الألف لعاد الإسناد إلى الأفراد إلى حذف التنوين.

* إسناد المثنى إلى ياء المتكلم *

كقولك: «فَلَا حَانَ...» تضاف ياء المتكلم-فَلَا حَانَ+ي «وهناك مبدأ ملاحظ في العملية الأسنادية وهو إعادة الكلمة إلى أصلها قبل إسنادها إلى غيرها وعليه يعاد التنوين إلى أصله - (فَلَا حَانَ+ي)» التقى ثلاثة سواكن الألف والتنوين وياء المتكلم فلو ذهبت تحذف الألف لأصبحت الكلمة فلا حَنَّ ن-يحذف التنوين-فَلَا حَي لِألتبس المعني بين الفاعل والمفعول به المثنى فهو هنا من حيث الظاهر مفعول به منصوب بالياء والنون محذوفة للإضافة ومادام الألف جاءت لإثبات التثنية فلا تحذف فحذفت التنوين ---فَلَا حَي تحرك الياء بالفتحة تخلصاً من الساكنين - فَلَاحَي في حالة الرفع.

أما في حالة النصب على المفعولية -مثلاً- فتقول «أَكْرَمْتُ فَلَاحِي...» والأصل فَلَاحِي يعاد التنوين إلى أصله-فَلَاحِيْنُ تضاف ياء المتكلم-فَلَاحِيْنُ ي.. «فلا يحذف الساكن الأول لأنه يؤدي إلى المثنى المنصوب المضاف إلى غير ياء المتكلم كما اسلفنا---فَلَاحْنُ ي - ثم يحذف التنوين---فَلَاحْنُ وليس هذا المقصود من الرسالة فَلَجَأُوا إلى حذف التنوين- «فَلَاحِيْنُ» فلا يطبق حذف أحد الساكنين، لأنه يؤدي إلى الالتباس-فَلَاحْنُ وإنما أن يدعم احدهما. ولا تقلب الياء الأولى باعتبار ما قبلها مفتوح، لأنه يؤدي إلى المثنى المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم---فَلَاحَي وهذا يناقض هدف الرسالة.

ولذلك نجدهم ينتقون ويتخيرون ما يناسب ويساعد على أداء المعنى وتوصيل الخطاب.

إن هذه التحليلات الصوتية هي مجرد نماذج على سبيل المثال حاولت أن أبين من خلالها تلك القوانين المنطقية الرياضية التي لا يمكن أن ينكر أحد أثرها في عملية التواصل.

المناهج والطرق

يقع التغيير في ذات الكلمة نفسها كما يقع في آخر الكلمة، لأن النحو يخضع لقوانين، حيث تتناول هذه القوانين بيان العلاقات التي تظهر بعد ربط الكلام ببعضه بعضاً، وهذا الذي تقوم به الكلمات أثناء الإسناد هو أداء المعنى.

إن المعنى هو الذي «يعطي للكلمات معانيها من حيث كونها مفردات، و من حيث مواضعها في الجملة و علاقة بعضها ببعض في الجملة» (17) فإذا كان النحو نظاماً فهو: «بنية تتسع للكثير من مظاهر النشاط اللغوي كعنصر الوضوح و عنصر المطابقة والانسجام المنطقي، و صدق المعمول على الموضوع، ومراعاة المستوى الصوابي» (18).

وأن تلك العلاقات التي يستلزمها النظام و ما يخضع له من قوانين، و فكرة النحو تقوم على معرفة هذا النظام، و ما يترتب عنه من دلالات.

وقبل أن نحكم عليه باليسر أو العسر يجب أن نسبر أغواره أولاً، و نعرف أسراره، لأن الحكم على الشيء فرع من تصوره كما يقال.

ولقد أخطأ الذين حاولوا التجديد في علم النحو حيث أرادوا الإصابة و التيسير، فالذين يرون أن الفعل الماضي معرب، لأن حركات آخره يتغير من السكون إلى الفتح إلى الضم مثل كَتَبَ- كَتَّبَ- كَتَّبُوا، لأنهم لم يفرقوا بين هذه العلامات بصفتها عوارض لأسباب صوتية اقتضاها النظم أو بصفتها حركات إعرابية اقتضاء أواخر الكلم، فهناك فرق بين هذه الحركات عندما تكون علامات بناء و علامات إعراب و عوارض صوتية.

17- التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند الإمام الجرجاني، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 94.

18- اللغة المعيارية و الوصفية. المغرب. دار الثقافة (الدار البيضاء). ص: 59.

وهذا «تأكيد لفكرة العلاقات التي تتشكل بتفاعلها مع أنظمة خاصة تبين وجه المعنى المراد توصيله، وهذه الأنظمة تنطوي على حركة خلق مستمرة في اللغة، ويرجع إلى موقع الكلمة من السياق وعلاقتها به وبهذا تؤدي دلالتها المقصودة فاللفظة لا تعطي معناها إلا إذا تعلقت بلفظة أخرى، وأثناء هذا التعلق تحدث طوارئ و تغيرات صوتية احتمالية اقتضاها سياق الإسناد، فينتخب العقل من هذه الاحتمالات ما يؤدي المقصود من الرسالة التواصلية.

إن العوامل التي ساهمت في اتهام نحو اللغة العربية بالعسر كثيرة أذكر منها على الخصوص:

1- إسناده إلى من لا يتقنه ولا يتحكم في معانيه وأغراضه وقوانينه.

2- غياب الطرق البيداغوجية العلمية القائمة على التحليل والمقارنة والتطبيق، بحيث استبدلت بالطرق الغامضة القائمة على الاختصار والتلقين و حرق المراحل التي تنتظم بها العلاقات بين الكلمات.

و نأخذ نموذجاً من هذه الطرق من كتاب ما حينما عرض إلى إضافة ياء المتكلم إلى الأسماء الخمسة: فقال: «يدخل في حكم الصحيح عند إضافته لياء المتكلم الأسماء الخمسة الآتية (أب، أخ، حم، فم، هن)، و دخولها قائم على الرأي الشائع الذي يحسن الاختصار عليه عند إضافتها، و هو يقضي بعدم إرجاع الحرف الأخير المحذوف من تلك الأسماء، و باعتباره عند الإضافة كأن لم يكن، فهي أسماء معربة بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة فبالرغم من أن أصلها: «أبو، أخو، حمو، هنو، قوة، ...» بالرغم من ذلك الأصل نقول في الرأي الشائع عند إضافتها: أبي، أخي، حمي، هني، في، بزيادة ياء المتكلم مبنية على السكون مع كسر ما قبلها (19).

إن هذا التقديم قائم على مغالطة يدفعها الواقع الذي وردت به إلينا لغة العرب وإلغاء

الواقع و اعتباره كأن لم يكن منطوق غريب يقوم على ديكتاتورية فرض المغالطة على الدارس، أو عدم احترام عقله وفكره، وذلك للأسباب التالية:

1 - إن هذه الأسماء لا تعرب أسماء خمسة إلا إذا كانت مضافة إلى اسم ظاهر أو ضمير متصل مثل -أَبُوكَ- أَخُوكَ.

2 - ألا تكون مصغرة، فإذا كانت كذلك أعربت بالحركات مثل -أَخِيكَ.

3 - إذا أضيفت إلى ياء المتكلم كأسماء خمسة أي بحروف الإشباع فيجب أن تضاف إليها ياء المتكلم ويكون الشرح والتحليل كالآتي:

جاء أَخُو + ي = التقى ساكنان الواو والياء يحذف السابق = ف آ خ + ي = ف تقلب ضمة الاسم كسرة لمناسبتها للياء = جاء أَخِي ورأيت أَخِي = و مررتُ بِأَخِي.
طريقتان و النتيجة واحدة و الطريقة الأولى أقصر و أخصر و أسهل إذا أردنا التسهيل.

4 - القصور في الشرح والتحليل للظاهرة اللغوية و هو في الغالب ناتج عن قصور في الفهم و عدم الإطلاع.

و من أمثله أن يشرح المبلغ إضافة ياء المتكلم إلى الاسم المنقوص، فيقول «أن يكون المضاف اسما منقوصا مثل كلمة: (هاد) في نحو (العقل هاديٌّ إلى الرشاد) والمنقوص اسم معرب، آخره ياء لازمة، مكسور ما قبلها غير مشددة فهذه الياء تحذف عند الإضافة و حذف «أل» تَسْكُنُ، و تدغم في ياء المتكلم التي يجب بناؤها على الفتح في محل جر: فيحدث من إدغامهما ياءٌ مشددة» (20).

فهذا خطاب مشفر لا يفهمه إلا من كان له سابق علم بهذه المسألة، و من هنا فإنه لا يصل إلى عقول الدارسين، و إن وصل منه شيء فإنه يصل غامضا.

و الخطاب الذي أراه بديلا للشرح السابق يكون كالآتي:

العقل هاد إلى الرشاد.

- يعاد اسم الفاعل إلى أصله أو ما كان عليه و هو: «هَادِيٌّ».
- يعاد تنوين التنكير إلى أصله: هَادِيْنٌ.
- تحذف الضمة انشادا للخفة = هَادِيْنِ.
- تضاف إليه ياء المتكلم = هَادِيْنِ + ي.
- تحذف نون التنوين لالتقاء الساكن الثاني و الثالث = ف هَادِيٌّ + ي.
- لو حذفنا الساكن الأول و هو لام الكلمة في الفعل هَدَى الذي اشتق منه اسم الفاعل يلتبس و لا يدل على أنك أضفت إليه ياء المتكلم (هَادِيٌّ).
- لهذا فضلوا إدماج الساكنين خدمة للمعنى = (هَادِيٌّ) = العقل هَادِيٌّ إلى الرِّشَادِ.
- وذلك لأن العرب إذا التقى ساكنان لهم مجموعة خيارات فيختار المتكلم منها ما يحقق مصلحته من الخطاب. و هذه الخيارات هي:

1 - حذف السابق.

2 - حذف اللاحق.

3 - تحريك الأول بالحركة المناسبة.

4 - تحريك الثاني بالحركة المناسبة.

5 - إدغام الأول في الثاني.

6 - تحمل التقاء الساكنين.

7 - إذا التقى أثناء إسناد الكلمة ثلاثة ساكن فأكثر يبدأون تطبيق هذه الخيارات من

آخر الكلمة كما أسلفنا.

ومن أمثلة القصور في الشرح و التبليغ قول النحاة جميعا (في نيابة النون عن الضمة في

21- شرح الأجرومية، أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بـ «ابن أجروم»، شرح محمد صالح

العشميين، مكتبة الأخصار للنشر و التوزيع سنة 2002م، ص: 56.

الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة : «وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير المؤنثة المخاطبة» (21) ثم تذكر الأمثلة والإعراب ولا أحد من الشارحين يشرح للدارس كيف انتقلنا مثلا من «يَذْهَبُ» إلى «يَذْهَبَانُ» حيث أصبح آخر الكلمة مفتوحا لمناسبة ألف الاثنين ثم عوضت ضمة المضارع بنون ساكنة وجاءت بعد الألف «يَذْهَبَانُ» ثم حركت بالكسرة تخلصا من التقاء الساكنين ولهذا نقول في إعرابه مرفوع بثبوت النون نيابة عن الضمة وبهذه الطريقة البيداغوجية السيئة فرضنا على الطالب أو المتعلم أن يحفظ مقررات دون شرحها.

ونحن نعلم أن أنجح الطرق التربوية هي التي تقوم على التحليل و الفهم والمقارنة. أما الطرائق القائمة على التلقين وحشو المعلومات الغامضة فقد أكل الدهر عليها ونام والغريب في الأمر أن الدرس النحوي مازال يقدم و يؤلف بالطريقة القديمة نفسها وإذا بقي الأمر على هذه الحال فلا نرجى لتعلمينا خيرا ولا لنحونا يسرا أو انتشارا.

* مقترحات *

وعليه فلا بد من مواجهة هذه العوائق التي تعسر من تعلم النحو العربي و تنفر من الإقبال عليه و لعل من المقترحات الناجعة التي نراها تقلل من وطأة هذه العوائق، ما يلي:

1 - إنشاء لجنة وطنية على مستوى وزارة التعليم العالي و البحث العلمي من أساتذة و باحثين متخصصين مهمتها، تكوين مدونة النحو العربي الميسر في جميع مراحل التعليم الجامعي، لتكون سندنا معيننا بين يدي الأستاذ و الطالب معا، كمنطلق أساسي لهذا المقياس.

- ألا تنحصر المدونة في النقل و الجمع الذي عاشته هذه المادة قرونا من الزمن بل يجب أن تقوم المادة على المنهج التحليلي المرتبط بالأغراض الدلالية التي وضع الواضع الأول النحو من أجلها.

- أن تقوم بهذه المبادرة مجموعة من الأساتذة الذين لهم شهرة علمية و سمعة وطنية ثم يلتفت حولهم من يرغب في ذلك على غرار مجموعة الذي خير العربية واقع و آفاق على أن

تكون هذه المدونة مطابقة للبرامج الجامعية ويمكن أن تسمى المدونة الجامعية للنحو العربي الميسر.

- أن يعمم الدرس النحوي على جميع مراحل التعليم العالي، بما في ذلك دراسة ما بعد التدرج و ألا يقتصر على مراحل معينة فقط.

- أن يفتح التخصص في هذه المادة وحدها ليتخرج فيها أساتذة ضالعين في اللغة العربية، تسند إليهم مهمة التدريس في هذا المقياس مستقبلا و لعل برنامج (L.M.D) قد يسد هذا الفراغ و يستفيد النحو العربي منه.